بعد فتحة وضمة خلافا للمصنف ولا اعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك وممن نص على ذلك الامام الاستاذ
الكبير ابو عبد الله بن شريح قال في كتابه الكافي من باب اللامات بعد ذكر مذهب ورش ما
نصه ولذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم الله تعالى اذا كانت قبلها فتحة او ضمة نحو قال الله هو الولي
ولذكر الله اكبر والامام العلامة المحقق ابو القسم عبد الرحمن بن اسمعيل المعروف بابي شامة
في باب اللامات ايضا من شرحه قال والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها
التفخيم لان الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها وقال الامام ابو اسحق ابراهيم بن عمر الجعبري في الباب المذكور
وهذه اللام يعني من اسم الله تعالى اذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسرة فهي على تفخيمها نحو يبشر الله او بعد
امالة كبرى نحو جهان وقال الاستاذ ابو محمد بن عبد الله بن عبد المومن الواسطي في كتابه الكنز في القراءات
العشر فان اتى يعني اسم الله تعالى بعد حرف مرقق لا كسرة فيه نحو ذلك الذي يبشر الله في قراءة من رقق
فليس الا التفخيم وان كان بعد امالة كقوله تعالى حتى نرى الله ففيه وجهان انتهى وهو مما لا يحتاج
الى زيادة التنبيه عليه وتاكيد الاشارة اليه لظهوره ووضوحه ولولا ان بعض اهل الاداء من
اهل عصرنا بلغنا عنه انه راى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة واجرى الراء المرققة في ذلك
مجرى الراء الممالة وبنى اصله على ان الفتحة تمال كما قال الفتحة لان سيبويه رحمه الله تعالى حكى في ذلك
في مذعور وابن عمرو والمنقر واستدل باطلاقهم على الترقيق امالة واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد
المرققة وقطع بان ذلك هو القياس الذي لا ينبغي ان يخالف مع اعترافه بانه لم يقرا بذلك على احد
من شيوخه ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه
وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه فاما ادعاه وان الفتحة تمال في مذعور فانه غير ما نحن فيه
فان حركة الضمة التي هي على العين قربت الى الكسرة ولفظ بها كذلك وذلك مشاهد حسا والفتحة
التي هي على الراء في بشر لم يقرب الى الكسرة ولا غيرت عن حالتها ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بمذعور
على لغة من امال لكان لحنا وغير جائز في القراءة وانما التغيير وقع على الراء فقط لا على حركتها
وهذا هو الذي حكاه ابن سفين وغيره من ان الراء المضمومة يكون عند ورش بين اللفظين تغيرا
عن الراء ولم يقولوا ان الضمة تكون بين اللفظين ومن زعم ان الضمة في ذلك تكون باسم الراء
فهو مكابر في المحسوس واما كون الترقيق امالة او غير امالة فقد تقدم الفرق بين الترقيق والامالة
في اول باب الراءات واذا ثبت ذلك بطل القياس على نرى الله واما ادعاؤه عدم النص فقد ذكرنا
نصوصهم على التفخيم وقول ابن شريح انه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك والناس كلهم في سائر الاقطار
واقطار الامصار ممن ادركناهم واخذنا عنهم وبلغتنا رواياتهم ووصلت الينا طرقهم لم يختلفوا
في ذلك ولا يكون فيه وجها لا احتمالا لا ضعيفا ولا قويا فالواجب الرجوع الى ما عليه اجماع الائمة
وسلف الامة والله تعالى موفقنا جميعا لفهم الحق واتباعه وسلوك سبيله بمنه وكرمه
الخامس ان قيل لم كان التفخيم في الوقف على اللام المغلظة الساكنة وقفا ارجح وكان ينبغي ان الجواز

البتة

البتة كما سبق في الراء المكسورة انها تفخم وقفا لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر وههنا قد ذهب
الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام وكلا الذهابين عارض فالجواب ان سبب التغليظ هنا
قائم وهو وجود حرف الاستعلاء وانما فتح اللام شرط فلم يوثر سكون الوقف لعروضه وقوة السبب
فعمل السبب عمله لضعف المعارض وفي باب الوقف على الراء المكسورة ان السبب زال بالوقف
وهو الكسر فافترقا السادس ولو قيل لم كانت الكسرة العارضة والمفصولة لم يوجب ترقيق اللام
من اسم الله تعالى ولا يوجب ترقيق الراء فالجواب ان اللام لما كان اصلها الترقيق وكان التغليظ
عارضا لم يستعملوه فيها الا بشرط الا يجاورها مناف للتغليظ وهو الكسر فلما جاورتها
الكسرة ردتها الى اصلها واما الراء المتحركة بالفتح او بالضم فانها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت
حركتها لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقته
بسبب حركتها فاذا كانت الكسرة لازمة اثرت في لغة دون اخرى فرققت الراء لذلك وفخمت
وقيل الفرق ان المراد من ترقيق الراء امالتها وذلك يستدعي سببا قويا للامالة واما ترقيق اللام فهو
الاتيان بها على ما ثبتها ومجيئها من غير زيادة شيء فيها وانما التغليظ هو الزيادة فيها ولا يكون
الحركة قبل لام اسم الله تعالى الا مفصولة لفظا او تقديرا واما الحركة قبل الراء فيكون مفصولة وموصولة
فامكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام السابع اللام المشددة نحو يصلبوا وطلقتم وظل وجهه
لا يقال فيها انه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل فينبغي ان يجري الوجهان لان ذلك الفاصل
ايضا لام ادغمت في مثلها فصارا حرفا واحدا لم يخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها وقد
بعضهم ناعتبر ذلك فصلا مطلقا حكاه الداني وبعضهم اثبته فيما تقدم والله تعالى اعلم

مطلب باب

باب الوقف على اواخر الكلم تقدم اول الكتاب حد الوقف وان له حالتين الاولى ما يوقف
عليه وتقدمت ثم بالثانية ما يوقف به وهو المقصود هنا فاعلم ان للوقف في كلام العرب
اوجها متعددة والمستعمل منها عند ائمة القراء تسعة وهو السكون والروم والاشمام والابدال
والنقل والادغام والحذف والاثبات والالحاق فالالحاق لما يلحق اخر الكلم من هاءات السكت
والاثبات لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلا وسنذكر هذين النوعين في الباب الاتي بعد
والحذف لما يحذف من الياءات الثوابت وصلا كما سيأتي في باب الزوائد والادغام لما يدغم من الياءات
والواوات في الهمز بعد ابداله كما تقدم في باب وقف حمزة والنقل لما تقدم في الباب المذكور من نقل
حركة الهمزة الى الساكن قبلها وقفا والبدل يكون في ثلثة انواع احدها الاسم المنصوب المنون
يوقف عليه بالالف بدلا من التنوين الثاني الاسم المونث بالتاء في الوصل يوقف عليه بالهاء بدلا
من التاء اذا كان الاسم مفردا وقد تقدم في باب هاء التانيث في الوقف الثالث ابدال حرف المد
من الهمز المتطرف بعد الحركة وبعد الالف كما تقدم في باب وقف حمزة ايضا وهذا الباب لا يقصد
فيه شيء من هذه الاوجه الستة وانما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم

Copyright © King Saud University